

انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية

عبير فرحات على*

مقدمة

تعانى مصر من تفاقم المديونية الخارجية وتزايد أعباء خدمة الدين والتي تمثل ضغوطا كبيرة تقف حائلاً أمام عجلة التنمية وذلك على الرغم من إسقاط العديد من الديون المصرية لدى الجهات الأجنبية المقرضة كنتيجة لمواقف معينة اتخذتها مصر . وتعانى مصر مثلها فى ذلك مثل باقى الدول النامية من فجوتى الموارد المحلية والصرف الأجنبى الأمر الذى دفعها إلى تمويل التنمية عن طريق الاقتراض، إلا أن هذه القروض لم يكن لها أثر إيجابى على الاقتصاد المصرى فمن خلال تطبيق نموذج الإمام لقياس منفعة القرض تبين أن منفعة القروض لم تكن إيجابية فى معظم سنوات الدراسة وهو ما يشير إلى أن الاتجاه المصرى لخفض الديون الخارجية إنما هو اتجاه سليم بشرط إيجاد البدائل الملائمة لتمويل التنمية وذلك عن طريق تحفيز الادخار المحلى والقضاء على تهريب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبى والعمل على زيادة الصادرات وترشيد الواردات لخفض العجز المزمّن فى ميزان التجارة وتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية . من ثم نتعرض من خلال هذه الدراسة للنقاط التالية :

- الدول النامية وأزمة الديون الخارجية.
- الدول العربية وأزمة الديون الخارجية .
- الجذور التاريخية للمديونية الخارجية لمصر .
- المؤشرات الأساسية لديون مصر الخارجية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى .

* د . عبير فرحات على- مدرس الاقتصاد - كلية التجارة- جامعة عين شمس.

- قياس منفعة القروض الأجنبية لمصر فى عقدى الثمانينات والتسعينات .
- التطور الكيفى للقروض الأجنبية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى .
- العوامل التى أدت إلى استمرار تزايد المديونية فى ظل الإصلاح الاقتصادى.
- التعرف على حجم المديونية الخارجية لمصر قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى.
- قياس منفعة القرض وذلك من خلال تطبيق (نموذج الإمام) قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى.
- التوصل إلى تقديم انعكاس الإصلاح الاقتصادى على الديون الخارجية لمصر .
- دراسة الأسباب التى أدت إلى استمرار المديونية الخارجية لمصر وصياغة عدد من السياسات التى قد تسهم فى تجنب الديون الخارجية لمصر .

فروض الدراسة :-

- انعكس الإصلاح الاقتصادى انعكاساً ايجابياً على مديونية مصر الخارجية .
- لم يكن للقروض الأجنبية أثر إيجابى على التنمية فى مصر فى أى من سنى الدراسة .
- يمكن لمصر الاستغناء عن القروض الأجنبية .

القسم الأول " المديونية الخارجية ليست أزمة مصر وحدها "

أولاً : الدول النامية وأزمة الديون الخارجية :

لا تعد المديونية الخارجية ظاهرة حديثة بل هى ظاهرة تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ، فلقد ارتبطت الديون الخارجية بالنشاط الإنسانى والرغبة فى النمو خاصة مع تعاظم دور النقود فى الحياة الاقتصادية . ويشير المؤرخون الاقتصاديون (Kettel&Magnus 1986. Ch.3) إلى أن الصيرفة الدولية International Banking تعود إلى البابليين الذين كانوا يجمعون الأموال من الأثرياء ويقرضونها للتجار لتمويل التجارة الخارجية التى يتبادلون فيها السلع عبر الأقاليم المجاورة⁽¹⁾ .

وبنهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الكبرى فى إقراض الدول الصغرى التى حصلت على

استقلالها السياسى حديثاً . وجدير بالذكر أن الدول المقرضة هي التي تحقق الاستفادة القصوى من خلال هذه الديون التي تمنحها للدول النامية حيث تعجز الموارد المحلية للأخيرة عن الاستيراد فتلجأ للاقتراض لتمول عمليات الاستيراد التي ما هي إلا عمليات تصدير للدول المتقدمة ، فبدون هذه الديون ستعجز الدول النامية عن الاستيراد وبالتالي ستتدهور صادرات الدول المتقدمة ، وفي محاولة لاستقرار وضع المديونية الخارجية للدول النامية نستعرض مؤشرات هذه المديونية لمجموعة الدول النامية منذ بداية السبعينات وحتى نهاية التسعينات .

ويتضح من الجدول السابق الاتجاه التصاعدي للديون الخارجية للدول النامية حيث تزايدت خلال

جدول رقم (١)

الديون الخارجية للدول النامية

بالبليون دولار أمريكي

١٩٧١-١٩٩٧

السنة	إجمالي الدين	السنة	إجمالي الدين	السنة	إجمالي الدين	السنة	إجمالي الدين
١٩٧١	٢٧٧	١٩٧٨	٨٢٧	١٩٨٥	١٤٢٨	١٩٩٢	١٧٧٦
١٩٧٢	٣١٢	١٩٧٩	٩٧٣	١٩٨٦	١٥٣٣	١٩٩٣	١٨٩٩
١٩٧٣	٣٥٤	١٩٨٠	١١١٥	١٩٨٧	١٧٠١	١٩٩٤	٢٠١٥
١٩٧٤	٤٠٥	١٩٨١	١١٧١	١٩٨٨	١٦٤٦	١٩٩٥	٢١١٩
١٩٧٥	٤٩٣	١٩٨٢	١٢٦٠	١٩٨٩	١٦٦٨	١٩٩٦	٢١٣٤
١٩٧٦	٥٦٦	١٩٨٣	١٣١٣	١٩٩٠	١٧٢٠	١٩٩٧	٢١٧١
١٩٧٧	٧٠٧	١٩٨٤	١٣١٩	١٩٩١	١٧٤٦		

Source : WWW.global policy.org/soecon/global/htm

العقود الثلاثة الماضية لتصل في نهاية التسعينات إلى نحو ثمانية أمثالها في بداية السبعينات . وهو ما يعنى عدم اتجاه الدول النامية للاستغناء عن الاقتراض الخارجى واعتمادها عليه اعتمادا كبيرا فى سد فجوات الادخار والنقد الأجنبي لديها . والأمر الذى يهمنى هنا هو الإشارة إلى أن هذه الدول لا تستفيد من تلك القروض بالشكل الأمثل بل تتحمل بأعباء خدمتها دون عائد مناسب . ويكفى هنا أن

نذكر . أن هناك بعض الدول النامية (النيجر ، زامبيا ونيكاراجوا) (٢) تتفق على مدفوعات خدمة الدين أكثر مما تتفق على الصحة والتعليم معا . فزامبيا تتفق على خدمة ديونها أربعة أمثال ما تنفقه على التعليم والصحة .

ونود أن نشير هنا إلى أن تزايد مديونيات بعض الدول النامية ووصولها إلى مرحلة الخطر التي تنذر بفقدان القدرة على السداد لا يعنى بالضرورة افتقار هذه الدول للثروات الطبيعية وندرة مواردها فهناك نيجيريا وهي دولة نفطية بل هي من أكبر منتجي النفط في العالم . دولة كهذه لا بد وأن تكون عائداتها النفطية بالحجم الذي يكفى لتمويل التنمية بها ، إلا أن عائدات النفط النيجيرى لا يدخل الخزانة النيجيرية بل يذهب لسداد ديونها الخارجية التي بلغت حسب إحصاءات البنك الدولي فى نهاية عام ١٩٩٩ نحو ٢١ مليار دولار . بينها أربعة مليارات فقط هي أصل المبالغ المقترضة بينما ١٧ مليار دولار تمثل الفوائد والغرامات ورسوم التأخير . مما دعا بعض معارضى الغرب (فيديل كاسترو) إلى وصف قضية ديون العالم الثالث بأنها قضية غير أخلاقية . وهي التي بدأت بنهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتصاعد أسعار النفط العالمية لأكثر من ١٣ مثلاً وتدفع مئات المليارات من الدول النفطية إلى بنوك الغرب كودائع . تلك البنوك التي تبنت عملية إعادة تدوير هذه الفوائض المالية من خلال حركة إقراضية واسعة النطاق استهدفت الحكومات (بالدول النامية) وذلك حتى تستطيع دفع فوائد عن هذه الودائع . ورغبة منها فى تحقيق الكسب كان لا بد وأن ترفع أسعار الفائدة التي تحصلها عن تلك القروض بأكثر مما ستدفعه عن الودائع فيمثل الفارق بين الفائدتين الكسب الذي تحققه هذه البنوك . من هنا جاءت المشكلة والتي أدت إلى أن الدول النامية تضطر - فى ضوء ارتفاع أسعار الفائدة - لدفع مبالغ تبلغ عدة أضعاف ما حصلت عليه من قروض .

وبالعودة إلى النقطة السابقة فى حديثنا وهي عجز نيجيريا عن استثمار ثروتها البترولية واستنزافها فى سداد القروض وفوائدها حيث بلغت عائدات النفط النيجيرى عام ٢٠٠١ نحو ١٤ مليار دولار ، إلا أن هذه العائدات تقسم بنسبة ٥٧٪ إلى ٤٣٪ بين الشركات الأجنبية العاملة فى استخراج النفط (٣) وبين الحكومة النيجيرية والتي تدفع بدورها ١٣٪ من حصتها لسكان مناطق إنتاج النفط (٤) . ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن عبء الديون الأجنبية لا يقتصر على الدول النامية الأفريقية بل امتد للدول النامية بأمريكا اللاتينية (المكسيك ، الأرجنتين) فالمكسيك هي الدولة التي فجرت أزمة المديونية العالمية عام ١٩٨٢ بإعلاتها عجزها عن سداد ديونها الخارجية بسبب تزايد

تلك الديون ومعاناة المكسيك لمشكلات هيكلية كبيرة حيث وصلت معدلات التضخم بها إلى ١٠٠٪ والبطالة إلى ٤٠٪. وبمجرد إعلان المكسيك توقفها عن الدفع امتنعت البنوك الأجنبية عن إقراض الدول النامية لفترة. وكان للارتباط الواضح بين الاقتصاد المكسيكي والولايات المتحدة الأمريكية أكبر الأثر في عبور المكسيك للأزمة. وتبنت المكسيك برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والذي لم يمنع وقوعها في أزمة أخرى في عام ١٩٩٥ فانخفضت احتياطات النقد الأجنبي لديها إلى ٦ مليار دولار فقط وتدهور سعر صرف البيزو المكسيكي ليصل إلى ٧٧ و٧٠ بيزو للدولار الأمريكي. وتشير الأرقام إلى تزايد المديونية الخارجية بالمكسيك والتي وصلت عام ٢٠٠٢ إلى ٧٤.٤٤.٩ مليون دولار أمريكي^(٥) وتحمل المكسيك بعبء خدمة دين يصل إلى المليار دولار وهو ما جعل أزمة المكسيك الثانية (١٩٩٥) لا تختلف كثيراً عن أزمة (١٩٨٢).

حيث كادت المكسيك أن تتوقف عن دفع ديونها لولا صفقة الإنقاذ التي تبناها الرئيس الأمريكي كلينتون والتي بمقتضاها حصلت المكسيك على ٥٠ مليار دولار منها ١٨ مليار من صندوق النقد الدولي، ٢٠ مليار من الولايات المتحدة، ١٢ مليار من بنك التسويات الدولية.

ولقد أثار مساهمة الصندوق بهذا المبلغ الضخم العديد من التساؤلات والاحتجاجات والتي أدت إلى ادعاء صندوق النقد الدولي بأن تدخله لم يكن لحل أزمة مكسيكية فحسب بل إنقاذاً للنظام المالي الدولي بأكمله والذي كان سيتزعزع لو تركت الأزمة المكسيكية دون علاج.

أما عن الأرجنتين فقد تراكم الدين العام الخارجي لها ليصل إلى نحو ١٤٨ مليار دولار بما يمثل نحو ٥٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأرجنتين عام ٢٠٠٠^(٦) وحيث احتلت الأرجنتين المركز رقم ٥٧^(٧) في عام ٢٠٠١ ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً على مستوى العالم فقد بدد جزءاً غير قليل من الدين الخارجي نتيجة لسوء الإدارة الحكومية وفسادها متمثلاً في زيادة الإنفاق على رفاهية وأجور كبار الموظفين والضباط. كما أدى سوء إدارة الدين إلى استخدام جزء كبير في تطوير البنية الأساسية (قطاعات الطاقة والاتصالات والمياه) وبحلول عام ٢٠٠١ تفاقم عجز الموازنة البالغ ٧,٨ مليار دولار نتيجة لانتشار التهرب الضريبي كما تفاقمت أزمة السيولة نتيجة تقلص تدفقات رؤوس الأموال حيث صنفت الأرجنتين ضمن الدول عالية المخاطر في مجال الاستثمار. مما أدى لهروب المستثمرين للخارج حيث قدرت حجم استثمارات الأرجنتين في الخارج بنحو ١٢٠ مليار دولار وقيام الحكومة بسداد ما يقرب من ٧٥٢ مليون دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٠١ كأقساط ديون متأخرة

لصندوق النقد الدولي (وذلك لاسترضائه) تفاقمت أزمة السيولة حتى توقفت الدولة عن سداد أقساط الديون الخارجية خاصة بعد تأكدها من عدم إمكانية الحصول على دفعات قروض جديدة من الصندوق^(٨).

ومع استفحال الأزمة تقدم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكى بعرض تقديم عون مالى للأرجنتين بما يوازى ١٠ مليار دولار شريطة تقليص عجز الموازنة بنسبة ٦٠٪/ وتسريح عدد كبير من العمال لخفض بند الأجور .

كما رأينا فالمشكلة تبدأ دائماً بتزايد المديونية الخارجية وعدم استغلالها استغلالاً أمثل مما يدخلنا فى حلقة مفرغة من تزايد وتراكم الأقساط والفوائد والعجز عن الدفع واللجوء إلى المزيد من القروض لسداد المستحق من القروض القديمة وهكذا .

فماذا استطاعت الحكومة أن تفعل ؟ أصدرت إحدى محاكم الأرجنتين فى يوليو ٢٠٠٠ وبعد ١٨ عاماً^(٩) من الدراسة قراراً فى ١٩٥ صفحة يبين لا شرعية الدين ويجرم الدائنين الدوليين الخاصين وصندوق النقد الدولي والاحتياطى الفيدرالى الأمريكى كما يدين الرأسماليين الأرجنتينيين الجشعين الذين يصدرون أموالهم للخارج ويحرمون بلادهم من ثمار هذه الأموال !

ويجدر بنا أن نشير إلى أن مشكلة المديونية قد امتدت للدول النامية الناجحة فى مجالى التصنيع والتصدير والمسماة بالنمور الآسيوية والتي تعرضت لأزمة مالية فى بداية النصف الثانى من عام ١٩٩٧^(١٠) وبدأت هذه الأزمة من تايلاند وكان من أهم أسبابها تضخم حجم الديون الخارجية والإسراف فى الاقتراض قصير الأجل فى كافة دول جنوب شرق آسيا بما فيها كوريا التى مارست الدولة فيها رقابة صارمة على الاستثمار الأجنبى وعلى الرغم من ذلك أزالته الرقابة على القروض قصيرة الأجل مما أدى إلى تفاقم هذه القروض حيث بلغت نسبتها إلى الاحتياطى من العملات الأجنبية فى إندونيسيا وكوريا وتايلاند أكثر من ١٠٠٪/ عام ١٩٩٧^(١١) ولم تصل هذه النسبة فى الفلبين وماليزيا إلى ١٠٠٪/ .

أما عن سبب تفاقم الديون قصيرة الأجل فى هذه الدول فكان اتجاه القطاع الخاص فيها للاقتراض من البنوك الأجنبية نظراً لانخفاض أسعار الفائدة عليها مقارنة بمثلتها بالعملة المحلية فزاد إقباله على القروض الأجنبية. ولم يقتصر الأمر على القطاع الخاص بل امتد فى تايلاند لتأسيس "تسهيل بانكوك المصرفى الدولي" وهو جهة معفاة من الضرائب وتتخصص فى الاقتراض قصير الأجل

من الخارج وإعادة إقراضها للسوق المحلي .

ولقد أدى سوء تخصيص هذه القروض إلى تضخم المشكلة حيث استثمرت معظم هذه القروض فى أسواق العقارات ومن ثم حدثت زيادة فى المعروض من الوحدات الفاخرة لم تواجه بالطلب الكافى مما أدى إلى ركود هذه الوحدات وعجز المستثمرين عن رد القروض الأجنبية التى حصلوا عليها .
وكمحاولة من حكومات تلك الدول لمواجهة هذه الأزمة حاولت بنوكها المركزية إطالة آجال هذه الديون عن طريق عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولى كتلك التى عقدها كوريا الجنوبية مع صندوق النقد الدولى الذى تعهد بتقديم ٢١ مليار دولار على ثلاث سنوات . كذلك عقدت إندونيسيا اتفاقاً لإعادة جدولته ديونها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨ (١٢) .

مفاد ذلك كله أن كافة الدول النامية تعاني مشكلة المديونية الخارجية ولكن بدرجات متفاوتة فهناك دول وصلت فيها هذه المشكلة لدرجة خطيرة هددت بفقدانها للثقة الائتمانية وهناك دول أخرى تستطيع التصدى لهذه المشكلة ، وهو ما يتضح من الجدول التالى والذى يبين الوزن النسبى للديون الخارجية لمجموعات الدول النامية .

وتشير بيانات الجدول إلى أن أكثر المجموعات من حيث حجم المديونية الخارجية هى دول وسط وجنوب أفريقيا وشرق آسيا والباسيفيكي وأمريكا الجنوبية ومن ثم فالدول النامية الواقعة فى هذه المجموعات تعاني ازدياد أعباء خدمة الدين وذلك مقارنة بحجم الصادرات السلعية والخدمات لها ،

جدول رقم (٢)

الوزن النسبى لمديونيات مجموعات الدول النامية تبعا للتوزيع الجغرافى منسوبة إلى إجمالى مديونيات الدول النامية %

مجموعة الدول	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠٠٠
شمال أفريقيا	٦.٥	٦	٧	٦
وسط وجنوب أفريقيا	٢٩.٦	٢٨	٢٦.١	٢٦.٥
شرق آسيا والباسيفيكي	٢١	٢٠.٤	١٩.٥	١٧.٤
أمريكا الجنوبية	١٨.٦	١٩	٢٠	٢٠.٧
جنوب آسيا	٨	٨	٧.٥	٨.٢
الشرق الأوسط	٣	٣.٥	٣.٧	٤
دول نامية أخرى	١٣.٣	١٥.١	١٥.٦	١٧.٢

المصدر : تم حسابها من خلال بيانات World Bank, World Debt Tables , Several Issues

كما يتزايد حجم الدين فيها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليتخطى نسبة ١٠٠٪ في مجموعة الدول شديدة المديونية والواقعة وسط وجنوب أفريقيا .

فما هو وضع الدول العربية في هذا المجال؟

للإجابة على هذا التساؤل نستعرض فيما يلي بعض مؤشرات الدين الخارجي للدول العربية وذلك في السطور التالية :-

ثانياً : الدول العربية وأزمة الديون الخارجية :-

تختلف الدول العربية من حيث تصنيفها وفقاً لأعباء المديونية فهناك الدول العربية النفطية وهي الوحيدة التي لا تعاني مشكلة المديونية الخارجية بل على العكس فإن أرصدها البترولية في الخارج هي التي تقرض للدول العربية الأخرى!

وهناك الدول العربية المدينة ، وهي تختلف حسب نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تعكس قدره الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراره في تحمل هذه الأعباء .

ومن هذا المنطلق تصنف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات وذلك على النحو التالي :

ويتضح من الجدول (٣) أن هناك دولاً عربية لم تصل المديونية الخارجية فيها لدرجة تهدد استقرارها واستقلالها وهي الدول الواقعة في المجموعة الأولى، بينما تشتمل المجموعة الثانية على الدول التي قد تتحول إلى دول شديدة المديونية إذا استمرت على هذا الحال أما الدول العربية شديدة المديونية فهي تلك الواقعة ضمن المجموعة الثالثة والتي يزيد فيها حجم الدين الخارجي عن إجمالي الناتج المحلي (ولعل الصومال أشد هذه المجموعة خطورة من حيث مؤشرات الدين الخارجي وذلك على الرغم من أن إجمالي حجم الدين الخارجي للصومال من اقل هذه الدول ، إلا أنه مقارناً بنتائجها المحلي يعد عبئاً ضخماً تعجز الصومال عن خدمته في بعض السنوات) . هذه الدول هي التي تحتاج بصورة ملحة لجدولة ديونها ومساندة صناديق الإنماء العربية .

وفي الجدولين ٤ ، ٥ نستعرض إجمالي تدفقات الدين الخارجي للدول العربية وكذا أعباء خدمة الديون (الأقساط والفوائد) خلال فترة التسعينات .

جدول رقم (٣)

تصنيف الدول العربية المقترضة وفقاً لعبء المديونية لعام ٢٠٠٠ %

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى GDP	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
المجموعة الأولى:			
عمان	١٨	٣٢,٧	٢,٧
لبنان	٤١,٧	٢٧٠,٢	١٩,١
الجزائر	٤٦,٥	١٢٢,٠٠	٢٤,٧
المغرب	٤٩,٨	١٧٢,٢	٢٣,١
مصر	٢٨,٣	١٥٦	٩,٦
المجموعة الثانية:			
اليمن	٥٧,٨	١١٩,٩	٥,٣
تونس	٥٨,٧	١٣٤,٧	٢١,٦
جيبوتي	٧٢,٩	٢١٠,٥	٧,٥
الأردن	٨١,٠٠	١٦٨,٠٠	١٣,٢
المجموعة الثالثة:			
سوريا	١١٨,٧	٣٠٦,٦	١٦,٣
السودان	١٢٤,٢	٨٧٥,٤	١١,٤
موريتانيا	١٥٢,١	٣٤٤,٨	٢٣,٠
الصومال	٢١٠,٩,٢	١٤٣٧,٠	٢٨,٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ .

جدول رقم (٤)

إجمالي المسحوب من الدين القائم في ذمة الدول العربية بنهاية العام (١٩٩٠-٢٠٠٠)

الدول	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٧٠٤٣	٧٤٥٨	٦٩٢٢	٦٧٧٠	٦٨٨٣	٧٠٢٣	٧٠٩١	٦٩٣٦	٧٣٥٤	٧٥٤٦	٦٧٥٣
تونس	٦٦٦٢	٧١٠٩	٧٢٠١	٧٤١٧	٨٠٠٧	٩٠٢٤	٩٣٧٨	٩٣٣٤	٩٥٠٠	٩٤٨٧	١١٥٨
الجزائر	٢٦٤١٦	٢٥٩٦٦	٢٥٤٨٩	٢٤٨٤٧	٢٨١٧٨	٣١٠٤٢	٣١٠٦٢	٢٨٧١٠	٢٨٤٦٩	٢٥٩١٣	٢٥٠٠٠
السودان	٩١٥٥	٩٢٢٠	٨٩٠٤	٨٩٩٤	٩٤٠٠	٩٧٧٩	٩٣٦٩	٨٩٩٨	٩٢٢٦	٨٨٥٢	١٥٩٣٨
سوريا	١٤٩١٧	١٦٣٥٣	١٥٩١٣	١٦٢٣٥	١٦٥٤٠	١٦٧٥٧	١٦٦٩٨	١٦٢٥٤	١٦٣٢٨	١٦١٤٢	٢١٢٧٢
الصومال	١٩٢٦	١٩٤٥	١٨٩٨	١٨٩٧	١٩٣٥	١٩٦١	١٩١٨	١٨٥٣	١٨٨٦	١٨٥٩	٢٥٥٥
عمان	٢٤٠٠	٢٤٧٤	٢٣٤٠	٢٣١٥	٢٦١٠	٢٦٤٠	٢٦٤٩	٢٥٧٠	٢٢٣١	١٧٦٨	٣٥٥٥
لبنان	٣٥٨	٣٣٦	٣٠١	٣٦٨	٧٧٨	١٥٥١	١٩٣٣	٢٣٥٣	٣٩٨٠	٥٥٦٨	٦٨٧٠
المغرب	٢٣١٠	٢٠٧٩٢	٢١٠٣٠	٢٠٦٨٠	٢١٥٣٠	٢٢٠٨٥	٢١٣١٤	١٨٩٧٨	١٩١٢٨	١٧٢٨٤	١٦٣٧٢
موريتانيا	١٧٨٩	١٨١٩	١٨٢٥	١٩٠٣	١٩٩٠	٢٠٨١	٢٠١٢٥	٢٠٤٠	٢٢١٤	٢١٣٨	١٩٠٠
اليمن	٥١٥٤	٥٢٥٦	٥٢٥٣	٥٣٤١	٥٤٦٠	٥٥٢٨	٥٦٢٢	٣٤١٨	٣٦٠٦	٣٧٢٩	٤٩٣٥

المصدر: صندوق النقد العربي ، موازين مدفوعات الدول العربية والدين الخارجي - أعداد مختلفة.

جدول رقم (٥)

إجمالي الاقتساط المستحقة سنويا على الدول العربية بنهاية العام (١٩٩٠-٢٠٠٠)

الدول	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الأردن	٢٤١	٣٣٩	٣٧٦	٣٠١	٢٨٣	٣٢٥	٥٦٥	٤٧٥	٤٠٠	٢٩٤	٥٣٠
تونس	٨٣٦	٧٥٩	٨٢٣	٨٠٩	٨٩٣	٨٨٩	٨٢٦	٧٩٠	٧٨٦	٨٦٧	١٨٥٥
الجزائر	٦٧٧٩	٧٢٢٠	٧٠٦١	٦٩٥٣	٣٣٥١	٢٢٢٠	١٩٤٣	٢٠٢١	٢٧٠٨	٣١٦٢	٥٠٥٩
السودان	١٥	١٢	١٤	٩	٣	١٥	٠٠	٠٠	١	٦	٢٠٧
سوريا	١١٣٧	٣٣٨	١٣٩	١٠٢	١٢٩	٩٢	٧٧	٣٦٢	٦٩	١٢٧	١١٢٩
الصومال	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١
عمان	٥٣٦	٣٨٥	٣٤٠	٤٢٥	٣٧٦	٢٨٢	٥٧١	١٩٧	٤١١	٥٨٥	٢٩٧
لبنان	٢٧	٣٣	٤٠	٤٥	٩٦	١٠٤	٦٩	٤٣٨	٦٩	٢٩٨	٤٨٤
المغرب	٦٧٢	١٠٤٨	١٣٨٥	١٨١٠	٢٠٩٣	٢٢٤٢	١٩٢٩	٢٠٦٣	١٧٢٩	١٩٢٨	٢١٩٦
موريتانيا	٨٣	٤٨	٥٣	٧٦	٥٧	٧٠	٧٢	٦٢	٦٢	٦٠	١٠٠
اليمن	٨٠	١١٧	٨٣	٧٨	٥٨	٦٥	٥٨	٦٠	٧٣	٤٦	٢١٧

٠٠ غير متاح

المصدر: صندوق النقد العربي ، موازين مدفوعات الدول العربية والدين الخارجي أعداد مختلفة.

ويتضح من الجدولين (٤) ، (٥) مايلي :-

- الثبات النسبى فى تدفقات الدين الخارجى لكل من (الأردن ، تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، الصومال ، عمان)

- تزايد حجم المديونية الخارجية لكل من (لبنان ، موريتانيا)

- تناقص حجم المديونية لكل من (المغرب ، اليمن)

والجدير بالذكر أن تناقص مديونية الدولتين الأخيرتين إنما يرجع لأسباب خارجية والمتمثلة فى اتفاق المشاركة الأوروبية - المغربية وموقف اليمن من مؤتمر الدوحة والذي تمثل فى رفض الحضور فى البداية وتم تحول إلى الموافقة على الحضور بزيارة أو لبرايت لليمن وخفض مديونية اليمن لحوالى النصف ! وهو ما يشير إلى أن الإمكانيات الذاتية للدول العربية لم تؤهلها للاستغناء عن المديونية الخارجية فهى إما مستقرة وإما متزايدة . فهناك أسباب هيكلية عديدة تدفع الدول العربية للاستدانة ولعل من أهمها :

- سد الفجوة التمويلية الناتجة عن انخفاض الادخار المحلى للدول العربية

- تهريب رؤوس الأموال للخارج نتيجة للفساد الإدارى والمالى والسياسى

- إهمال قطاع الزراعة مما أدى إلى تزايد الواردات الغذائية وعجز الصادرات عن تمويل هذه الواردات ومن ثم اللجوء للاقتراض لتغطيتها.

- العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات لمعظم الدول العربية .

وبالإضافة للعوامل الداخلية السابقة هناك عدد من العوامل الخارجية التى تضافرت مع العوامل الداخلية التى أدت فى مجموعها إلى تزايد المديونية الخارجية للدول العربية ولعل من أهم تلك العوامل الخارجية^(١٣) :-

- ارتفاع أسعار الفائدة فى أسواق المال الدولية .

- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام ومن ثم تدهور شروط التبادل التجارى للدول العربية .

- الركود التضخمى الذى ساد الدول الرأسمالية والتى ترتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية

قوية مع الدول العربية تجعلها تتأثر سريعاً بالتغيرات الاقتصادية الحادثة في الدول الرأسمالية .

ثالثاً : مصر والمديونية الخارجية :-

(أ) الجذور التاريخية للمديونية الخارجية :-

يرجع تاريخ الديون الخارجية لمصر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث مرت مصر بتجربة أليمة مع الديون فتم الاقتراض في عهد الخديوى سعيد لمواجهة إسرائه وبذخه الشديدين وتوسع الخديوى إسماعيل فى الاقتراض لتمويل إنشاء السكك الحديدية ومينائى الإسكندرية والسويس (١٤). وعندما عجزت مصر عن سداد الالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية فى مواعيدها فرضت رقابة ثنائية إنجليزية - فرنسية على إيرادات الحكومة ، لمواجهة أعباء الديون باعت مصر حصتها فى أرباح قناة السويس وذلك بعد بيعها لأسهمها فى الشركة العالمية لقناة السويس عام ١٨٧٠ (١٥) لنفس الغرض .

وتوقفت مصر عن الاقتراض بل وتحول وضع مصر من دول مدينة إلى دولة دائنة وذلك بعد الحرب العالمية الأولى فيما يعرف بالأرصدة الاسترلينية والتي نتجت عن تمويل البنك الأهلى لمحصل القطن عام ١٩١٤ والذي يتم تصديره لإنجلترا .

وحيث كان على إنجلترا سداد قيمة هذا القطن ذهباً، فى الوقت الذى فرضت فيه قيوداً على تصدير الذهب ، فقد أجازت الحكومة المصرية أن يحتفظ البنك الأهلى بهذا الرصيد الذهبى لدى بنك إنجلترا والذي أخطر البنك الأهلى عام ١٩١٦ أنه لا يستطيع وضع الذهب تحت تصرفه (نظراً لظروف الحرب) واستبدله ببونوات الخزينة البريطانية والتي استخدمتها مصر فى تمويل وارداتها حتى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولقد أدت هذه الأرصدة إلى تأجيل لجوء مصر للاقتراض الخارجى .

إلا أن مصر عادت للاقتراض فى فترة الخطة الخمسية الأولى ٦٠-١٩٦٥ وذلك لتمويل مشروعات الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم والسد العالى . ولقد بلغ إجمالى القروض الخارجية المعقودة خلال الخطة الخمسية الأولى حوالى ٥٢٨,٨ مليون دولار أنفق نحو ٥١,٨ ٪ منها على استيراد السلع الاستهلاكية والباقي على تمويل المشروعات الاستثمارية السابقة .

وبدخول مصر حرب اليمن عام ١٩٦٢ استنزفت مواردها المالية والبشرية بما دفعها لطلب العون من صندوق النقد الدولى الذى اقترح سياسات للتشبيث تتعلق بخفض قيمة الجنيه المصرى وتوحيد

سعر الصرف : وبحلول عام ١٩٦٧ تعرض الاقتصاد المصرى لفقدان اثنين من أهم موارد النقد الأجنبي نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وسيطرتها على آبار البترول بها ، وإغلاق قناة السويس الذى أفقد مصر حصيلة المرور بها .

للسبب السابقة ، ولعجز الادخار المحلى عن تمويل الاستثمارات المحلية^(١٦) لجأت مصر للاقتراض الخارجى . إلا أن تحول الدول الغربية عنها أدى إلى لجوء مصر للكثلة الشرقية حيث حصلت مصر خلال الفترة ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٥ على قروض تقدر بنحو ٤٤٥ مليون دولار معظمها من الاتحاد السوفيتى وتتميز بانخفاض سعر الفائدة (حوالى ٢,٥ ٪) كما أن السداد لم يكن نقداً بل كان يتم من خلال تصدير سلع مصرية توازى قيمة الأقساط .

وجدير بالذكر أن مصر قد تحملت خسائر قدرها ١٦,١ مليار جنيهه خلال الفترة ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥ أى منذ العدوان الإسرائيلى ومروراً بالاستعداد للحرب الثأرية ووصولاً لما بعد الحرب ومواجهة مصر لتحديات البنية الأساسية المتهالكة حيث كان الشعار السائد فى تلك الفترة " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " من ثم وجهت كافة موارد الدولة للاستعداد للحرب وأهملت عمليات الإحلال والتجديد للبنية الأساسية الأمر الذى دفع مصر للاقتراض الخارجى على نطاق واسع لمواجهة احتياجات التنمية ولاستيراد السلع الغذائية واندفعت مصر للحصول على القروض المصرفية من البنوك التجارية الأجنبية . حتى بلغ رصيد القروض فى عام ١٩٧٧ نحو ٨٠٩٩ مليون دولار وهو ما يمثل نحو ثمانية عشر نظيره خلال الخطة الخمسية الأولى .

وبداية الثمانينات دخلت مصر مرحلة أخطر من المديونية الخارجية التى تضاعف حجمها وأصبحت مصرفى مازق عدم القدرة على السداد وهو ما سنتناوله فى الفقرة التالية :-

ب- إدارة مصر للدين الخارجى خلال الثمانينات والتسعينات :-

بلغت مديونية مصر الخارجية عام ١٩٨٠ نحو (٢٣٧٤٢ مليون دولار) ارتفعت إلى (٣٤٩٧٩ مليون دولار) عام ١٩٨٥^(١٧) وهنا بدأت مرحلة التعثر وتحديدأ فى نوفمبر ١٩٨٥ حيث عجزت مصر عن سداد الأقساط والفوائد فلجأت إلى نادى باريس لأول مرة لتوقيع اتفاقية لإعادة جدولة الديون المستحقة وذلك فى مايو ١٩٨٧^(١٨) .

وفى النصف الثانى من أغسطس ١٩٩٠ قامت العراق بغزو الكويت وخلال فترة الأزمة قدرت

خسائر مصر بنحو ٢٣ مليار دولار أمريكي^(١٩) تنوعت ما بين خسائرها الناجمة عن تأثر تحويلات المصريين العاملين في الخليج وحصيلة المرور في قناة السويس وتدهور عائدات السياحة .

ويسبب موقف مصر من أزمة الخليج والمؤيد للكويت خفت الديون الخارجية لمصر حيث ألغى بعض الدائنين ديونهم بالكامل بينما خفض البعض الآخر من ديونهم المستحقة على مصر .

ويأتى على رأس الديون الملقاة الدين العسكري لأمريكا والبالغ ٧,١ مليار دولار والذي يرجع تاريخه للفترة من ٧٨ وحتى ١٩٨٣ حيث حصلت مصر على معدات عسكرية بنحو ٤,٥ مليار دولار وسعر فائدة مرتفع تراوح بين ١٢,٥ ٪ ، ١٤ ٪^(٢٠) .

يلى ذلك الديون الخليجية على مصر والتي قدرت بنحو ٧,٧ مليار دولار . وعلى الرغم من أنها قروض ميسرة إلا أن إلغائها خفف العبء عن كاهل الاقتصاد المصرى .

أى أن مصر نتيجة لموقفها من أزمة الخليج تخلصت من نحو ٣٠ ٪ من إجمالي ديونها . إلا أن الديون الخارجية ظلت مشكلة كبرى تضافرت مع مشكلات أخرى (عجز الموازنة العامة للدولة ، عجز ميزان المدفوعات ، التضخم ، البطالة) . لتدفع مصر إلى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتباعها نتيجة لذلك لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مايو ١٩٩١ الذى تضمن خفض المديونية الخارجية كأحد أهم أهدافه .

ولتحقيق هذا الهدف وقعت مصر اتفاقية مع نادى باريس فى ٢٥ مايو ١٩٩١ ومن خلال هذه الاتفاقية حصلت مصر على امتيازات لم تحصل عليها غيرها - باستثناء بولندا عام ١٩٨٩ ، وفى ضوء هذه الاتفاقية فلقد اتفقت مصر مع الدول الدائنة على خفض مديونيتها بنسبة ٥٠ ٪ من صافي قيمتها الحالية (وفقاً لتقديرات ٣٠ يوليو ١٩٩١) على أن يتم تنفيذ ذلك على ثلاث مراحل .

- المرحلة الأولى تتم فى ١/٧/١٩٩١ ويتم من خلالها تخفيض ١٥ ٪ من قيمة الديون .

- المرحلة الثانية وتسرى اعتباراً من ١/١/١٩٩٣ ويتم من خلالها تخفيض ٣٠ ٪ من قيمة

الديون .

- المرحلة الثالثة وتصل بنسبة الحفض إلى ٥٠ ٪ وذلك فى ١/٧/١٩٩٤ .

مفاد ذلك كله أن هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية تضافرت معاً لتخفف أعباء الديون

الخارجية عن كاهل الاقتصاد المصرى ثم جاء برنامج الإصلاح الاقتصادى ومن أهدافه علاج الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصرى والتخفيف من مشكلة المديونية الخارجية . فهل نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق هذا الهدف ؟

هذا ما سنتناوله فى القسم التالى : -

القسم الثانى : ديون مصر الخارجية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى

ما هو انعكاس برنامج الإصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية ؟ هذا هو التساؤل الذى نطرحه من خلال هذا القسم وللإجابة على هذا التساؤل نستعرض مؤشرات الدين الخارجى لمصر قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى لنستطيع التوصل لمدى تأثير الإصلاح الاقتصادى على مديونية مصر الخارجية من حيث:

- حجم المديونية .

- إجمالى خدمة الدين .

- سعر الفائدة .

- فترة السداد .

- فترة السماح .

ثم نتقل بعد هذا لقياس مدى نفع القروض الأجنبية قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى وذلك من خلال تطبيق نموذج الإمام لقياس منفعة القروض الأجنبية .

وفى نهاية هذا القسم نتعرض لأهم العوامل التى أدت إلى استمرارية الديون الخارجية فى ظل الإصلاح الاقتصادى .

أولاً: مؤشرات الدين الخارجى قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى :

فيما يلى نستعرض بعض مؤشرات الدين الخارجى لعقد مقارنة بين هذه المؤشرات قبل وبعد الإصلاح .

جدول رقم (٦)

بعض المؤشرات الأساسية للقروض الأجنبية لمصر قبل الإصلاح الاقتصادي

بالمليون دولار

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٠	
٢٢٩٤	٢٤٤٤	٣١٤٧	٣٧٧٠	٣١٢٥	٣٩٩٣	٣٥٧٣	٣٦٦٧	٢٩٥٠	اجمالي القروض (التدفقات)
١٤٥٩	١٦٠٨	١٤٠٨	٨٧٤	١٥٠٩	١٤٦٩	١٥٥٥	١٤٣٩	٨٤٥	مدفوعات القوائد
٣٤٠٥	٣٣٧٥	٢٨٩٢	١٨٧٩	٢٨٣١	٣٠١٤	٢٦١٣	٢٢٧٨	١٣٦١	اجمالي خدمة الدين
٥.٣	٧.٢	٦.٧	٦.٧	٧.٢	٧.٦	٨.٢	٩	٥	متوسط سعر الفائدة %
٢٧.٢	١٥.٤	١٦.٩	١٣.٧	١٤	١٤.٨	١٩.٣	١٧.٣	٢٥.٣	فترة السداد (سنوات)
٧.٥	٤.٢	٤.٩	٣.٨	٣.٩	٣.٩	٥.٥	٥.٤	٦.٣	فترة السماح (سنوات)

* صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين الخارجى للدول العربية (١٩٨٠-١٩٩١) ص ١٠٢

Source: World bank , World Debt tables.1992-p122 xx

جدول رقم (٧)

بعض المؤشرات الأساسية المتعلقة بالمدىونية الخارجية لمصر بعد الإصلاح الاقتصادي

بالمليون دولار

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٢٧٧٨٣,٣	٢٨٢٢٤,٧	٢٨٠٧٦,٥	٢٨٧٧٤	٣١٠٤٣,٢	٣٢٩٦٥,١	٣٠٨٩٣,٨	٣٠٢٨١,٧	٣١١٢٠,٤	اجمالي القروض (التدفقات)
١٧٠٤,٥	١٤٧٥,٢	١٤٤٩,٧	١٧٨١,٩	٢٠٤١,١	١٩٠٠,١	١٧٧٨,٥	٢٢٩٨,٨	٢٧٥٠,٣	ايعاء خدمة الدين
٥,١	٤,٨	٥,٧	٥,٣	١,٤	٣,١	٢,٢	٢,٥	٤	متوسط سعر الفائدة %
٣	٢٧,٢	١٥,٦	١٥,٤	٣٢,٨	٢١,٨	٣٢,٩	٢٨,٣	٢٥,٦	فترة السداد (سنوات)
٦,٧	٧,٢	٣,٨	٩,٥	٦,٦	٨,٣	٦,٧	٧	٦,٨	فترة السماح (سنوات)

* البنك المركزى المصرى الادارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية

Source: World bank , World Debt tables.1992-p122 xx

بمقارنة بيانات الجدولين (٦ ، ٧) يتضح لنا ما يلى :-

اتجاه رصيد القروض الأجنبية للتصاعد طوال فترة الثمانينات حيث تزايد من ٢٣٧٤٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ حتى وصل إلى ٤٤٤٠٣ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلا أنه بدأ فى التراجع فى السنوات التالية حتى وصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٧٨٣,٣ مليون دولار . وهو ما يشير إلى أن حجم المدىونية الخارجية قد انخفض فى ظل الإصلاح الاقتصادي حتى وصل فى نهاية التسعينات إلى نحو ٦٣٪ من نظيره فى نهاية الثمانينات.

- تذبذب مدفوعات خدمة الدين وعدم استقرارها سواء في الثمانينات أو التسعينات إلا أن حجمها قد انخفض في ظل الإصلاح الاقتصادي بنسبة كبيرة حيث كانت هذه المدفوعات نحو ٤٣٢٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ وصلت إلى ١٧٠٤,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ أى أن مدفوعات خدمة الدين في نهاية التسعينات لم تتعد ٤٠٪ من نظيرتها في بداية الثمانينات.

- انخفاض أسعار الفائدة في ظل الإصلاح الاقتصادي مقارنة بالثمانينات حيث تراوحت ما بين (٤,١٪، ٧,٥٪) في التسعينات مقابل معدلات تراوحت بين (٥,٩٪، ٩,٥٪) في الثمانينات .

إطالة فترات السداد والسماح في ظل الإصلاح الاقتصادي وذلك على النحو التالي :-

تراوحت فترات السداد في الثمانينات بين (٧,١٣ سنة ، ٢,٢٧ سنة) بينما تراوحت في التسعينات بين (٤,١٥ سنة ، ٩,٣٢ سنة) .

تراوحت فترات السماح في الثمانينات بين (٨,٣ سنة ، ٥,٧ سنة) بينما تراوحت في التسعينات بين (٨,٣ سنة ، ٥,٩ سنة)

مفاد ذلك كله أن الإصلاح الاقتصادي قد أتى بمشار طيبة في مجال المديونية الخارجية متمثلة فيما يلي :

- انخفاض رصيد الدين الخارجى بنحو ٦٣٪ من نظيره في نهاية الثمانينات .

- انخفاض أعباء خدمة الدين في نهاية التسعينات لتصل لنحو ٤٠٪ من مثيلتها في بداية الثمانينات.

- إطالة فترات السداد والتحول عن القروض قصيرة ومتوسطة الأجل .

- إطالة فترات السماح وخفض أسعار الفائدة و التي أدت إلى خفض أعباء خدمة الدين.

ويشير الجدولان (٨) ، (٩) إلى الدين الخارجى لمصر كنسبة للنتائج المحلى الإجمالى وكذلك

أعباء خدمة الدين ونسبتها إلى الصادرات والسلع والخدمات وذلك قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي .

يتضح من الجدولين (٨ ، ٩) ما يلي :-

انخفاض نسبة رصيد الدين إلى إجمالى الناتج المحلى من ٧١,١٪ فى بداية الثمانينات إلى

٣١,٧٪ فى نهاية التسعينات .

تذبذب نسبة إجمالى الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات ، إلا أنها وصلت أعلى

جدول رقم (٨)

بعض مؤشرات الدين الخارجى لمصر لفترة الثمانينات

بالمليون دولار

السنة	اجمالى القروض	اجمالى خدمة الدين	نسبة رصيد الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى %	نسبة إجمالى الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
١٩٨٠	٢٣٧٤٢	٤٣٢٢	٧١,١	٢١٠	٢٣
١٩٨٣	٢٦٤١٣	٣٤٠٩	٧٠,٦	٢٠٤,٦	٢٣,٧
١٩٨٤	٢٨٩٥٧	٣٥١٨	٦٨,٨	٢١٥	٢٠
١٩٨٥	٣٤٩٧٩	٣٧٩٦	٧٩,٩	٣٠٠,١	٣٠
١٩٨٦	٣٨٠٤٩	٢٨٩٨	٤٣,٧	٣٠٨,٥	١٦,٤
١٩٨٧	٤٤٣١٧	٢٣٢٩	٦٤,٣	٣٢٣,٧	١٨
١٩٨٨	٤٤٤٠٣	٢٦٣١	٦٧,١	٢٧٦,١	٢٠,٨
١٩٨٩	٤٢٤٩٦٦	٢١٠٥	٥٥	٣١٥,٢	٢٣,٤
١٩٩٠	٣٤٣١٧	٢٠٨٢	٣٥	٤٩٣,٤	٢٩,٩
١٩٩١	٣٦٠٩٨	١٨٠١	٣٢	٣٠٦,٨	١٥,٣

٢,١ صندوق النقد العربى ، موازين المدفوعات والدين الخارجى للدول العربية (١٩٨٠-١٩٩١)

ص ١٠٢ .

٥,٤,٣ مجلس الشورى " لجنة الشؤون المالية والاقتصادية " التقرير رقم ١٤, ١٩٩٤, ص ٤٠.

جدول رقم (٩)

بعض مؤشرات الدين الخارجى لمصر لفترة التسعينات

بالمليون دولار

السنة	اجمالى الدين الخارجى	اعباء خدمة الدين	نسبة رصيد الدين إلى % GDP	نسبة اجمالى الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات %
١٩٩٢	٣١١٢.٤	٢٧٥٠.٣	٧٤.٣	٢٣٥.٤	٢٠.٨
١٩٩٣	٣٠٢٨١.٧	٢٢٩٨.٨	٦٤.٥	٢٢٩.٨	١٧.٤
١٩٩٤	٣٠٨٩٣.٨	١٧٧٨.٥	٥٩.٨	٢٦١.٩	١٥.١
١٩٩٥	٣٢٩٦٥.١	١٩٠٠.١	٥٤.٦	٢٢٧.١	١٣.١
١٩٩٦	٣١.٤٣.٢	٢٠٤١.١	٤٦.٨	٢٠٧.١	١٣.٦
١٩٩٧	٢٨٧٧٤	١٧٨١.٩	٣٨.١	١٧٣.٥	١٠.٧
١٩٩٨	٢٨٠٧٦.٥	١٤٤٩.٧	٣٤	١٨٠.٢	٩.٣
١٩٩٩	٢٨٢٢٤.١	١٤٧٥.٢	٣١.٧	١٨٢.٤	٩.٥
٢٠٠٠	٢٧٧٨٣.٣	١٧٠٤.٥	٢٨.٣	١٥٦	٩.٦
٢٠٠١	٢٨٦٥٩.٦	١٩٨٨.٣	٣٣.٢	١٧٦.٢	١٢.٢

المصدر : - البنك المركزى المصرى ، الإدارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية المجلة

الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

مستوياتها فى بداية التسعينات حيث بلغت ٤٩٣.٤٪ بينما وصلت أدنى مستوياتها فى نهاية التسعينات حيث بلغت نحو ١٥٦٪ .

تذبذب نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترتين إلا أنها شهدت أعلى معدلاتها خلال الثمانينات حيث وصلت فى بعض السنوات إلى نحو ٣٠٪ بينما بلغت أدنى معدلاتها فى التسعينات فتراوحت ما بين (٣.٩٪ ، ٢٠.٨٪) .

وأخيراً فإن التحليل السابق يقودنا إلى نفس النتيجة السابقة ومؤداها أن للإصلاح الاقتصادى

انعكاسات ايجابية على مديونية مصر الخارجية حيث تحولت مصر من دولة شديدة المديونية في الثمانينات (تصل نسبة رصيد الدين الخارجى فيها إلى إجمالى الناتج المحلى إلى حوالى ٨٠٪) إلى دولة ذات جدارة ائتمانية فى نهاية التسعينات . (حيث نسبة رصيد الدين الخارجى إلى إجمالى الناتج المحلى نحو ٣٠٪) .

ثانياً : قياس منفعة القروض قبل وبعد الاصلاح الاقتصادى :

الآن نتقل لدراسة مدى النفع العائد على الاقتصاد المصرى من جراء الديون الأجنبية وذلك من خلال تطبيق نموذج الإمام لقياس منفعة القرض قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى . حيث نعتد فى دراسة أثر الاصلاح الاقتصادى على المديونية الخارجية لمصر على الدراسة المقارنة والتي نتناول فيها المشكلة محل الدراسة في فترتين إحداهما قبل الحدث (الاصلاح الاقتصادى) والثانية بعده مباشرة لنتبين الأثر المطلوب .

نموذج الإمام لقياس منفعة القرض : -

كما نعلم فإن الديون الأجنبية هي إحدى صور تمويل التنمية في الدول النامية . لذا فلقد اهتم العديد من الاقتصاديين بوضع نماذج لقياس الحجم الأمثل للقروض وهو ذلك الحجم الذى تستطيع عنده الدول النامية خدمة قروضها دون تعثر . كما ركز البعض الآخر على وضع نماذج لقياس منفعة القرض وهل أفاد القرض الدولة أم لا . ومن أهم هذه الأخيرة نموذج الإمام الذى تجنب فيه قصور النماذج السابقة (شاهد حسين ، قيوم)

وفيما يلي الصيغة التى توصل إليها الإمام (٢١)

وتشير الرموز السابقة إلى :-

e= repayment period, in year

فترة سداد القرض بالسنوات

المعامل الحدى لرأس المال/الناتج (marginal) α - gross Capital coefficient

σ -Marginal propensity of s

الميل الحدى للدخار

Γ = rate of interest

سعر الفائدة

Σ -Total increase in domestic

منفعة القرض

Capitla due to the loan related to its size

وطبقاً لهذا النموذج يكون القرض نافعاً (إذا كانت (Σ) قيمة موجبة) ويكون مقدار النفع

متمثلاً في الزيادة في رأس المال المحلي الناتجة عن الحصول على هذا القرض أما إذا كانت (Σ) قيمة سالبة فهذا يعني أن دخل المجتمع كان سيزيد بدون هذا القرض وأن هذا القرض لم يضيف للتنمية بل على العكس حملها بأعباء خدمته وتحقق هذه الحالة إذا انخفضت نسبة الميل الحدى للادخار إلى معامل رأس المال (σ) عن سعر الفائدة المتعاقد عليها (Γ) أي أن شروط القرض (فترة السداد وسعر الفائدة) هي التي تحدد مدى النفع من وراء هذا القرض . ولتسهيل قياس منفعة القرض قسم الإمام نموذجَه إلى عاملين :-

العامل الأول :-

$$\frac{I}{e} \frac{\alpha}{\sigma} \left[\begin{array}{cc} \sigma & \alpha \\ (1 + \frac{\sigma}{\alpha})^{e-1} & (2e - \frac{\alpha}{\sigma}) \end{array} \right]$$

العامل الثاني :-

$$\frac{\sigma}{(\sigma - \Gamma)}$$

وفيما يلي نطبق نموذج الإمام على مصر منذ بداية الثمانينات وحتى الآن . ويعد الجدول رقم (١٠) تمهيداً يحسب من خلاله معامل راس المال والميل الحدى للادخار حتى يمكن حساب منفعة القرض من خلال حاصل ضرب المعامل الأول والمعامل الثاني . ويتضح من خلال قياس منفعة القرض أن الديون الأجنبية لمصر ذات أثر سلبي على التنمية سواء قبل الإصلاح أو بعد الإصلاح الاقتصادي^(٢٢) . حيث إن منفعة القرض كانت على الدوام مقداراً سالباً باستثناء الأعوام (٢٠٠٠ . ١٩٨٥ . ١٩٨٤) والتي شهدت منفعة إيجابية للقرض بينما كانت (صفرأ) عامي (١٩٩٥) 1998 , بمعنى أن القرض في هذين العامين لم يكن له انعكاس على الإطلاق .

أي أن الديون الأجنبية لم تخدم التنمية في مصر في أي من فتراتها بل على العكس كانت آثارها سلبية الأمر الذي يعني أن التنمية كانت ستسير بشكل أفضل دون الحصول على هذه القروض . وحيث تعاني مصر من قصور مواردها المحلية فإن اللجوء للاقتراض الخارجي يعد من الأمور الحتمية . إلا أن تخصيص هذه القروض لم يكن التخصيص الكفء الذي يضمن استرداد هذه القروض . فهي إما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتمويل مشروعات الخدمة العامة أو لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية .

جدول رقم (١٠)

بعض المؤشرات الاقتصادية اللازمة لحساب منفعة القرض بالمليون دولار والاسعار الجارية

السنة	اجمالي الناتج المحلي (١)	التغير فى الناتج المحلي (٢)	إجمالى الاستثمار (٣)	معدل رأس المال ٢/٣=٤	إجمالى الادخار (٥)	التغير فى الادخار (٦)	الميل الحدى للادخار ٢/٦=٧
١٩٨٠	١٧.٢٣.٨	-	٤٢٨.	-	٣.١٣.٤	-	-
١٩٨٣	٢٢١٧٥.٤	٥١٥١.٦	٥١٥٠.	٠.٩٩٩	٣٩٩٤	٩٨٠.٦	٠.١٩
١٩٨٤	٢٣١٣٩	٩٦٣.٦	٥٨٣٨.٩	٦.٠٥	٤١٠٨.٤	١١٤.٤	٠.١٢
١٩٨٥	٢٦٩٨٧.٦	٣٨٤٨.٦	٦٩٢٧٥	١.٨	٣٦٨٨.٦	(٤١٩.٨)	(٠.١٠)
١٩٨٦	٣٨٢٢١	١١٢٣٣.٤	٨١٤٢	٠.٧٢	٤٨٤١	١١٥٢.٤	٠.١٠
١٩٨٧	٥١٥٣٥	١٣٣١٤	١٣٤٨٥	١.٠١	٨٢٨٥	٣٤٤٤	٠.٢٥
١٩٨٨	٦١٦٣.	١٠٠٩٥	٢٠٤٨٠.	٢.٢	٩٤٨٠.	١١٩٥	٠.١٢
١٩٨٩	٧٦٧٧.	١٥١٤٠.	٢٣٩٧.	١.٥٨	١٢٩٧.	٣٤٩٠.	٠.٢٣
١٩٩٠	٩٦.٧٥	١٩٣.٥	٢٨٢٧.	١.٤٦	١٦٢٧.	٣٣٠.	٠.١٧
١٩٩١	١١١٢٤.	١٥١٦٥	٢٦٦٩.	١.٧٥	١٧٨٩.	١٦٢.	٠.١١
١٩٩٢	١٣٩١٠.	٢٧٨٦.	٢٥١٠.	٠.٩٠	٢٣٦٠.	٥٧١.	٠.٢٠
١٩٩٣	١٤٧٨٦.	٩٦٦.	٣٦١٠.	٣.٧	٢٤١٦.	٥٦.	٠.٠٥
١٩٩٤	١٥٥٥٤.	٦٧٨.	٤١٣٠.	٦.٠٩	٢٦٣٠.	٢١٤.	٠.٣١
١٩٩٥	١٩٧٩٠.	٤٢٣٦.	٢٩٤٠.	٠.٩٣	٢٦٣٠.	صفر	صفر
١٩٩٦	٢٥٦٢٥.	٥٨٣٥٠.	٤٢١٠.	٠.٧٢	٢٨٧٠.	٢٤٠٠.	٠.٠٤
١٩٩٧	٢٦٨٤٣.	١٢١٨٠.	٦٨٦٠.	٥.٦	٤٩١٥.	٢٠٤٥٠.	١.٧
١٩٩٨	٢٨٦٩٤.	١٨٥١٠.	٧٣١٠.٦	٣.٩	٤٩١٥.	صفر	صفر
١٩٩٩	٣٠٥٢٠.	١٨٢٦٠.	٨١٦٠.	٤.٤٥	٥٥٧٠.	٦٥٥٠.	٠.٣٦
٢٠٠٠	٣٠١٦٠.	(٣٦٠٠)	٨٣٠٠.	٢٣.٠٥	٥٦٧٠.	١٠٠٠.	(٠.٢٧)
٢٠٠١	٣١٦٤٠.	١٤٨٠.	٧٣٨٠.	٤.٩٨	٦٠٣٠.	٣٦٠.	٠.٢٤
٢٠٠٢	٣٢٠٣٠.	٣٩٠.	٦٧٥٠.	١٧.٣	٦٧٥٠.	٧٢٠.	١.٨

المصدر: ٣، ١، ٥ البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية اعداد مختلفة - ٢، ٤، ٦، ٧ تم حسابها بمعرفة الباحثة.

جدول رقم (١١)

منفعه القرض من خلال تطبيق نموذج الأمم بالمليون دولار

منفعه القرض (٧)	المعامل الثاني (٦)	المعامل الأول (٥)	متوسط فترة السداد (٤)	متوسط سعر الفائدة (٣)	الميل الحدى للادخار (٢)	معامل رأس المال (١)	السنة
-	-	-	٢٥,٥	٥	-	-	١٩٨٠
(٥٣,٠٥)	(٣,٥)	١٥٢,٣	١٧,٣	٩	٠,١٩	٠,٩٩٩	١٩٨٣
٢٢١,٠٧	(٨,٢)	(٢٦,٩٦)	١٩,٣	٨,٢	٠,١٢	٦,٠٥	١٩٨٤
١٧٢,١٩	(٧,٦٥)	(٢٤,٣)	١٤,٨	٧,٦	(٠,١٠)	١,٨	١٩٨٥
(٤٠٦,٧٧)	(٧,٠٦)	٥٧,٦١٦	١٤	٧,٢	٠,١٠	٠,٧٢	١٩٨٦
(٧٣٦,٦٨)	(٦,٤٥)	١١٤,٢١	١٣,٧	٦,٧	٠,٢٥	١,٠١	١٩٨٧
(٦١٠,٩٣)	(٦,٦)	٩٢,٥٦	١٦,٩	٦,٧	٠,١٢	٢,٠٢	١٩٨٨
(٥٣٦,٧)	(٧,٠٥)	٧٦,١٣	١٥,٤	٧,٢	٠,٢٣	١,٥٨	١٩٨٩
(١٣٧,٠٧)	(٥,١٨)	٢٦٢,٦٩	٢٧,٢	٥,٣	٠,١٧	١,٤٦	١٩٩٠
(٣٥٥,٠٣)	(٤,٥)	٧٧٨,٨٩	٢٣	٤,٦	٠,١١	١,٧٥	١٩٩١
(٤٣٣٢,٥)	(٣,٧)	١١٧,٩٥	٢٥,٦	٤	٠,٢٠	٠,٩٠	١٩٩٢
(٦,٠٣)	(٢,٥)	٢,٤١٣	٢٩,٣	٢,٥	٠,٠٥	٣,٧	١٩٩٣
(٢٧٨,٤٦)	(٢,١)	١٣٢,٦٠	٣٢,٩	٢,٢	٠,٣١	٦,٠٩	١٩٩٤
صفر	(٣,١)	صفر	٢١,٨	٣,١	صفر	٠,٩٣	١٩٩٥
(١٨٩,٣)	(١,٣)	١٤٥,٦٦	٣٢,٨	١,٤	٠,٠٤	٠,٧٢	١٩٩٦
(١٣٧٧٧,٦)	(٤,٩)	٢٨١,٠٥	١٥,٤	٥,٣	١,٧	٥,٦	١٩٩٧
صفر	(٥,٧)	صفر	١٥,٦	٥,٧	صفر	٣,٩	١٩٩٨
(٦٨٢,٨٦)	(٤,٧)	١٤٥,٢٩	٢٧,٢	٤,٨	٠,٣٦	٤,٤٥	١٩٩٩
١٤٧٦,٠٢	(٥,١١)	(٢٨٨,٨٥)	٣٠	٥,١	(٠,٢٧)	٢٣,٠٥	٢٠٠٠
-	-	-	-	-	٠,٢٤	٤,٩٨	٢٠٠١
-	-	-	-	-	١,٨	١٧,٣	٢٠٠٢

المصدر : ١ ، ٢ من الجدول السابق ٣.٤ World Debt tables , country tables

ومن خلال التحليل السابق تبين لنا أن مشكلة الديون الخارجية في مصر تمتد جذورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلا أنها تضخمت في الثمانينات وعلى الرغم من مساهمة برنامج الإصلاح الاقتصادي في التخفيف من حدة المشكلة إلا أن نموذج الإمام قد أظهر عدم جدوى هذه الديون في مجال التنمية الاقتصادية فلماذا إذن نقترح من الخارج ؟ للإجابة على هذا التساؤل نستعرض فيما يلي العوامل التي أدت إلى استمرار المديونية في ظل الإصلاح الاقتصادي .

ثالثاً : العوامل التي أدت إلى استمرار المديونية في ظل الإصلاح الاقتصادي :-

توصلنا من خلال النقاط السابقة إلى استمرار لجوء مصر للاقتراض الخارجي في ظل الإصلاح الاقتصادي فلماذا ؟ في رأينا ذلك يرجع لمعاناة مصر مما يلي :

- فجوة الموارد المحلية .
 - فجوة موارد النقد الأجنبي .
 - عجز الموازنة العامة للدولة .
 - انخفاض تدفقات المعونات الأجنبية .
 - انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
- وفيما يلي نستعرض النقاط السابقة بشئ من التفصيل :-
- ١- فجوة الموارد المحلية في مصر :-

تتمثل فجوة الموارد المحلية " طبقاً لنموذج الفجوتين " Two Gaps analysis^(٢٣) في عجز الادخار المحلي عن تمويل الاستثمار المحلي .

فالاستثمار المحلي بشقيه العام والخاص إذا لم يجد ما يقابله من مدخرات محلية فلا بد من مواجهة العجز عن طريق الموارد الأجنبية والتي قد تكون مساعدات ومنح وقد تكون قروض وفيما يلي نستعرض كلاً من الاستثمار المحلي والادخار المحلي لتبين حجم الفجوة المعنية " الموارد المحلية" والتي تجعل مصر تلجأ إلى الاقتراض لتمويل هذه الاستثمارات .

ويتضح من الجدول السابق :-

تزايد الاستثمار بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الادخار مما انعكس على تزايد الفجوة الادخارية وتضاعفها عدة مرات خلال العشر سنوات المذكورة لتصل في نهايتها لحوالي خمسة عشر مثل نظيرتها في بداية الفترة .

وكما اتضح من الأرقام السابقة لم تستطع المدخرات المحلية تغطيه الاستثمارات المحلية فى أى من سنى الدراسة فلماذا تعاني المدخرات المحلية المصرية هذا القصور ؟
يمكن أن نعزى هذا القصور فى رأينا - للعديد من الأسباب والتي لعل من أهمها :-
انخفاض متوسط دخل الفرد فى مصر والذي يصل إلى نحو ٦٩٠ دولار سنوياً^(٢٤) مما جعلها تصنف ضمن الدول منخفضة الدخل طبقاً لتصنيف البنك الدولي - مما يجعل القاعدة العريضة من الشعب المصرى عاجزة عن الادخار -

هروب رؤوس الأموال للخارج حيث بلغ حجم رؤوس الأموال الهاربة من مصر نحو ٣٠,٣

جدول رقم (١٢)

الادخار المحلى والاستثمار المحلى لمصر منذ بداية التسعينات وحتى ٢٠٠١ بالمليون جنيه

السنة	إجمالى الصادرات	إجمالى الواردات	الميزان التجارى (فجوة النقد الاجنبى)*
١٩٩٢	٢٣٦٠٠	٢٥١٠٠	١٥٠٠
١٩٩٣	٢٤١٦٠	٣٦١٠٠	١١٩٤٠
١٩٩٤	٢٦٣٠٠	٤١٣٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٥	٢٦٣٠٠	٣٩٤٠	١٣١٠٠
١٩٩٦	٢٨٧٠٠	٤٢١٠٠	١٢٣٤٠٠
١٩٩٧	٤٩١٥٠	٦٨٦٠٠	١٩٤٥٠
١٩٩٨	٤٠٣٥٠	٦٩٧٠٠	٢٩٣٥٠
١٩٩٩	٥٥٧٠٠	٧٣١٠٦	٢٤٠٠٠
٢٠٠٠	٥٦٧٠٠	٨١٦٠٠	٢٤٩٠٠
٢٠٠١	٢٠٣٠٠	٨٣٠٠٠	٢٢٧٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى ، أعداد مختلفة .

مليار دولار (وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٩٩)^(٢٥) تلك التى إذا ما استثمرت محلياً فإنها ستدعم القاعدة الإنتاجية المحلية .وإذا ظلت هذه الأموال فى البنوك الوطنية لساهمت فى خفض الفجوة الادخارية^(٢٦) .

فلماذا هربت هذه الأموال وكيف؟

تتعدد العوامل المسئولة عن هروب رؤوس الأموال وتندرج تحت العوامل الاقتصادية (كالتضخم وعدم مواكبة أسعار الفائدة لارتفاع معدلات التضخم (Laidler (1985)^(٢٧) كذلك السياسة الضريبية والتقدير الجزافى الذى لا يتلاءم مع دخول الأفراد مما يدفعهم إلى تحويل رؤوس الأموال للخارج تجنباً للضرائب المرتفعة ، وأخيراً قد تهرب رؤوس الأموال للخارج نتيجة عدم توافر المناخ الجاذب للاستثمار وكثرة المخاطر التى يتعرض لها المستثمرين فى الدول النامية كنتيجة لعدم الاستقرار السياسى وتضارب القوانين وتعدد الجهات المسئولة عن الاستثمار وعدم توافر البنية الأساسية اللازمة لإنجاحه .

بالإضافة للعوامل الاقتصادية السابقة هناك العوامل السياسية (الفساد ، عدم الاستقرار السياسى ، تضارب القوانين) والعوامل النفسية والمتعلقة بالتوقعات وهل هى متفائلة أم متشائمة . كذلك قد تكون الرغبة فى السرية هى الدافع للتهريب .

هذا عن العوامل التى أدت إلى هروب رؤوس الأموال فكيف إذن تم هذا الهروب ؟

من المعروف أن الهروب قد يتم بشكل مباشر أو غير مباشر ويعد الهروب النقدى Cash أبسط الأشكال والذى قد يكون فى صورة عملة محلية أو أجنبية سواء كانت مصادرها المعاملات التجارية غير القانونية أو الرشاوى ،كذلك تشكل التحويلات البنكية Bank Transfers قناة طبيعية لهروب رؤوس الأموال خاصة فى الدول التى تتبنى نظاماً اقتصادياً حراً، كذلك قد يشترك المصدرون والمستوردون فى عمليات التهريب بأن يظهروا الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية ، والواردات بأكثر من قيمتها الحقيقية وتهريب الفارق بين القيمتين (الحقيقية والمعلنة) وقد يلعب عامل المحاكاة والتقليد دوراً بارزاً فى هروب رؤوس الأموال للخارج حيث تطمح الفئة القادرة لاقتناء السلع المعمرة المستوردة الفاخرة كالسيارات . من ثم يستبدل هؤلاء رؤوس الأموال بهذه السلع التى يرتفع أثمانها بمرور الوقت مما يجعل اقتنائها شكلاً من أشكال الاستثمار . وهذا ما حدث فى مصر فى الماضى القريب حيث أقبّل الكثير من أصحاب رؤوس الأموال على اقتناء السيارات " المرسيدس" ولا نستطيع

أن ننسى هنا تهريب القروض البنكية للخارج وهي ظاهرة ليست بالحديثة .

٢- فجوة النقد الأجنبي :-

- تتمثل فجوة النقد الأجنبي فى عجز الصادرات عن تمويل الواردات (عجز الميزان التجارى وتشهد مصر فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات منذ عقود طويلة وهذا ما يتضح من الجدول التالى (١٣) ، كما يتضح من الأرقام وجود عجز دائم ومتزايد فى الميزان التجارى كنتيجة لزيادة الواردات مقارنة بالصادرات والتي لم تبلغ نسبة تغطيتها للواردات فى أى من سنى الدراسة أكثر من ٤٠٪^(٢٨) كما بلغت فى بعض السنوات نحو ٢٧٪ فقط (١٩٩٦ ، ١٩٩٨)

أى أن قيمة صادراتنا لا تكفى سوى لتمويل ثلث وارداتنا وهو ما يلزمنا بتوفير نقد أجنبى من مصادر أخرى لتمويل الواردات . وغالبا ما تكون القروض الأجنبية هي ذلك المصدر الذى يمول منه الواردات .

وكما نعلم فإن تشخيص المرض لا بد أن يشتمل على تحديد أسبابه حتى يسهل العلاج والمرض هنا هو ضعف الصادرات وعدم مواكبتها للواردات ونستطيع أن نقول هنا أن أتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات وما تستلزمه من تطبيق الحماية الجمركية للصناعات المحلية قد جعل رجال الأعمال المصريين لا يبذلوا الجهد المطلوب لتجويد منتجاتهم ،ومن ثم لم تجد هذه المنتجات طريقها للأسواق الخارجية خاصة فى ظل اشتداد المنافسة الخارجية .

فإذا أضفنا لذلك تركيز أكثر من ٥٠٪ من هذه الصادرات فى المواد الخام (البترول والسلع الزراعية) والتي تتسم أسعارها بالتذبذب والانخفاض مقارنة بالسلع المصنوعة ، التي تمثل نسبة كبيرة من وارداتنا (تتراوح بين ٨٠ ، ٨٧٪)

وأخيراً فالمحصلة النهائية للتخصص فى تصدير مواد أولية غير مستقرة القيمة واستيراد سلع مصنعة ذات أسعار مرتفعة ومستقرة هي تدهور شروط التبادل التجارى لمصر والمتمثلة فى نسبة التبادل التجارى الخارجى والتي تقاس بناتج قسمة الرقم القياسى لأسعار الصادرات / الرقم القياسى لأسعار الواردات .

كذلك فإن القيود البيروقراطية التي تواجه المصدرين وعدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية إضافة لارتفاع تكاليف النقل والشحن وعدم وجود التنسيق بين رجال الأعمال المصريين مما يجعلهم متنافسين فى الأسواق الخارجية .

جدول رقم (١٣)

تجارة مصر الخارجية منذ بداية التسعينات وحتى ٢٠٠١ بالمليون دولار

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري (فجوة النقد الاجنبي)*
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	(١٧٨٦٩)
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١١٦	(١٣٤٥١)
١٩٩٢	١٠٣٧٤	٢٧٦٥٦	(١٧٢٨٢)
١٩٩٣	١٠٥٩٦	٢٧٥٥١	(١٦٩٥٥)
١٩٩٤	١١٩٢٤	٣٢٤٦١	(٢٠٥٣٧)
١٩٩٥	١١٩٥٤	٣٩٨٩١	(٢٧٩٣٧)
١٩٩٦	١٢٢٧٧٧	٤٤٢١٨	(٣١٩٤١)
١٩٩٧	١٣٨٩٤	٤٥٨١٤	(٣١٩٢٠)
١٩٩٨	٢٨٧٧	٤٧٢٩٨	(٣٤٤٢١)
١٩٩٩	١٥١٠٠,١	٥٧٠٧٢,٤	(٤١٩٧٢,٣)
٢٠٠٠	٢١٨٢١,٩	٦٠٩٩١,١	(٣٩١٦٩,٢)
٢٠٠١	٢٦١٠٥,٢	٦٠٤٩٢	(٣٤٣٨٦,٨)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد مختلفة * تم حسابها بمعرفة الباحثة

تلك هي أهم معوقات التصدير التي تستوجب المواجهة لنقفز بصاداتنا حتى نتخلص من فجوة النقد الأجنبي ونمول الواردات من عائد الصادرات . وعلى الجانب الآخر ينبغي علينا ترشيد الواردات وتقييد استيراد السلع الاستهلاكية .

٣- عجز الموازنة العامة للدولة :-

تعانى مصر عجزاً مزمناً بالموازنة العامة (زيادة نفقاتها العامة مقارنة بالإيرادات العامة) فإذا ما كانت النفقات العامة تتعلق بمشتريات الحكومة من الخارج لزم لتغطيتها نقداً أجنبياً لا تستطيع صادراتنا توفيره، من ثم تلجأ الحكومة للاقتراض الخارجى لتمويل هذه المشتريات . وفيما

يلى مؤشرات الموازنة العامة للدولة للتعرف على حجم العجز ودور القروض الأجنبية فى تمويله .
ووفقاً للبيانات السابقة فإن نسبة التمويل الخارجى للعجز شهد تزايداً كبيراً خلال التسعينات
بصفة عامة . إلا أن الأمر اختلف فى نهاية التسعينات . وقد يفسر هذا تزايد القروض الأجنبية بدءاً من
عام ٩٢ وحتى عام ١٩٩٦ ثم تراجع هذه الزيادة واتجاه إجمالى تدفقات القروض للتناقص بدءاً من

جدول رقم (١٤)

مؤشرات الموازنة العامة للدولة (١٩٩٠ - ١٩٩٩) بالمليون جنية

السنة	إجمالى التدفقات	إجمالى الإيرادات	العجز الكلى	التمويل الخارجى للعجز %
١٩٩٠	٤٥٥١٠	٢٨٥٥٩	(١٦٩٥١)	٥,٥ %
١٩٩١	٤٧٥٦٣	٤١٤٠٦	(٦١٥٧)	٧,٦ %
١٩٩٢	٥٢٢٣	٤٦٧٠٣	(٥٥٢٠)	١٣,٥ %
١٩٩٣	٥٦٢٦٤	٥٢٥٦٧	(٣٦٩٧)	١٦ %
١٩٩٤	٥٨١٩٧	٥٥٥٠٨	(٢٦٨٩)	١٤,٨ %
١٩٩٥	٦٣٨٨٩	٦٠٨٩٣	(٢٩٩٦)	٤٥ %
١٩٩٦	٦٦٨٢٦	٦٤٤٩٨	(٢٣٢٨)	٦٧ %
١٩٩٧	٧٠٧٨٣	٦٧٩٦٣	(٢٨٢٠)	٤٧ %
١٩٩٨	٨٦٠٠٩	٧٣٢٧٩	(١٢٧٣٠)	١٥ %
١٩٩٩	٨٩١١٦٠	١٧٠٦٥	(١٢٠٥١)	١٦ %

المصدر : البنك المركزى " المجلة الاقتصادية " ، أعداد مختلفة، نقلاً عن وزارة المالية

عام ١٩٩٧ . وهو ما يعكس اتجاه الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية إضافة
للجهود الواضحة فى ترشيد النفقات العامة خاصة النفقات الجارية .
وكذلك تنمية الإيرادات العامة من خلال تطوير الجهاز الضريبى ومعالجة مشاكل التهرب الضريبى
والتأخرات . وتطوير ضريبة المبيعات وتحصيلها من المنافذ الجمركية مباشرة .

٤- انخفاض المعونات الأجنبية :-

تمتد جذور المعونات الأجنبية لخطّة مارشال Marshal Plan والتي حولت بموجبها الولايات المتحدة نحو ١٧ بليون دولار للدول الأوروبية لمدة أربع سنوات^(٢٩) ومنذ هذا التاريخ (نهاية الحرب العالمية الثانية) إتّزمت الدول المتقدمة بتقديم المعونات المالية والعينية للدول النامية وذلك لدوافع سياسية أو اقتصادية ، وبالنسبة لمصر فإنّ المعونات الأجنبية تعدّ أحد وسائل التمويل الخارجى المستخدمة لسد فجوتى المدخرات وموارد النقد الأجنبى وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى أهم ما نحى المعونات الاقتصادية لمصر وذلك لارتباطها بعلاقات اقتصادية (تجارية وغيرها) قوية معها حيث تتركز تجارة مصر الخارجية مع هاتين الكتلتين (أكثر من ٥٠٪ من تجارة مصر الخارجية تتركز مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى) .

ومن المعروف أن هناك اتجاهًا قوياً لدى الدول المتقدمة لخفض المعونات الأجنبية التى تقدمها للدول النامية واستبدالها بنظام المشاركة وهو ما يتضح من تدفقات المعونات الأجنبية بالجدول التالى (١٥):

ويتضح من الجدول رقم (١٥) انخفاض المعونات الأجنبية بدرجة كبيرة حيث وصلت فى نهاية التسعينات إلى حوالى ٢٢٪ من قيمتها فى بداية التسعينات .

وعلى الرغم من تشكيك الكثيرين فى مدى جدوى المعونات الاقتصادية للدولة المتلقية وإبرازهم لحقيقة مؤداها أن الدول المانحة هى المستفيد الأكبر من هذه المعونات . إلا أنه ليس هناك شك فى أن خفض هذه المعونات بدرجة كبيرة لا بد وان ينعكس مباشرة على حجم الاقتراض الخارجى حيث لن تستطيع الدولة تعويض هذا النقص فى حجم المعونات إلا من خلال الاقتراض الخارجى . من ثم زادت قروضنا الخارجية خلال نفس الفترة التى انخفضت فيها المعونات المقدمة إلينا .

٥- ضعف الاستثمار الأجنبى المباشر :-

سبق وان ذكرنا أن عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المحلية هو أهم الدوافع للاقتراض الخارجى . إلا أن هذا العامل كان حتماً ستقل أهميته إذا ما كان هناك استثماراً أجنبياً كافياً يعوضنا عن هذا الاقتراض والاستثمار الأجنبى المباشر لم يصل فى مصر للدرجة المقبولة على الرغم من توافر مقومات هذا الاستثمار من توافر الأيدى العاملة والسوق الواسعة والموقع الجغرافى المتميز الذى يسهل للمستثمر تصدير منتجاته ، وعلى الرغم من صدور عدة قوانين لتشجيع

جدول رقم (١٥)

تطور حجم المساعدات الاقتصادية لمصر (١٩٨٣ - ١٩٩٩) بالمليون دولار

السنة	إجمالي المعونات	السنة	إجمالي المعونات
٨٣	١٤٩٥,٢	٩٢	٢٠٠٤,٥
٨٤	١٨٨٥	٩٣	١٠٦٩,٣
٨٥	٨٣٦,٢	٩٤	٩١٨,٦
٨٦	١٨٩٣,٢	٩٥	٩٣٢,٤
٨٧	١٩٨٧,٤	٩٦	٨٨٩,٦
٨٨	١٦٤٦,٩	٩٧	٧٢٣,٦
٨٩	٢٣٩٤,٤	٩٨	٩٩٦,٧
٩٠	٤٢٠٢,٩	٩٩	٩٣٢,٤
٩١	٢٣٠٢,٦	٢٠٠٠	٧٤٢,٢

المصدر : (١٩٨٣ : ١٩٩٠) تقرير هيئة التنمية الدولية الكندية لسنة ١٩٩١، المجلة

الاقتصادية للبنك المركزي المصري، أعداد مختلفة

الاستثمار بداية من الانفتاح الاقتصادي ومرورا بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وصولاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧^(٣٠) والذي اشتمل على العديد من الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب علاوة على العديد من الضمانات التي تضمن لهم عدم التأميم وعدم التدخل في التسعير وحق تحويل ٥٠٪ من إيراداتهم للخارج .

وفيما يلي نستعرض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية التسعينات .

ويتضح من الجدول رقم (١٦) التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا التزايد يتم ببطء شديد حيث لا تزال الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي تتراوح ما بين ٤٢٪ ، ٧٢٪ مما قد يرجع لوجود العديد من عوامل طرد الاستثمار في مصر والمتمثلة في: (٣١)

- طول إجراءات التقاضى وفض المنازعات .
- تضارب القوانين والسياسات .
- تضارب الاختصاصات فى مجال اتخاذ القرار الاستثمارى .
- تعدد الجهات المختصة بقرار الاستثمار .
- ضعف البنية الأساسية اللازمة للاستثمار .

جدول رقم (١٦)

إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) بالمليون جنيه

السنة	إجمالى المعونات	السنة	إجمالى المعونات
٨٥	١١٣	٩٣	٧٠٧
٨٦	٣٢٧	٩٤	٦٤١
٨٧	٢١٢	٩٥	١٠٣٣
٨٨	٣٣٩	٩٦	٢٧٩٣
٨٩	٣١٥	٩٧	٢٨٢٨
٩٠	٥٨٥	٩٨	٢٦١٧
٩١	٧٩٥	٩٩	٢٦٥٦,١
٩٢	١٤٨٤	٢٠٠٠	٢٥٠٧,٦

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز المعلومات

- ضعف الترويج للاستثمار الأجنبى فى مصر .
 - عدم توافر خريطة واضحة للفرص والمخاطر الاستثمارية فى مصر .
- خلاصة القول : أن الاستثمار الأجنبى فى مصر لا يستطيع دفع عجلة التنمية ولا يستطيع التغلب على فجوة الموارد المحلية والتي تعنى عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بمتطلبات التنمية من ثم فلقد استنفدنا كافة المصادر الخارجية (معونات، استثمارات أجنبية) ولم تفى باحتياجاتنا، فلم يكن هناك مفر من الاقتراض الخارجى .

ويجدد بنا هنا أن نشير إلى أن الاقتراض الخارجى فى حد ذاته ليس بالأمر المكروه أو المشين خاصة فى ظل شروط ميسرة للقروض (فوائد منخفضة وفترات سداد طويلة) كتلك التى عمل الإصلاح الاقتصادى على توفيرها . فالاقتراض الخارجى هو أحد مصادر التمويل الخارجى للتنمية عندما تعجز المصادر المحلية عن تمويلها . إنما الخطورة تكمن هنا فى عدم توجيه هذه القروض التوجيه الكفء الذى يضمن استردادها من خلال مشروعات إنتاجية تدر عائداً خلال فترة استرداد معقولة ، فمن الخطأ توجيه هذه القروض لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتمويل مشروعات البنية الأساسية وهى مشروعات لا يتم استرداد ما أنفق عليها بطريق مباشر . وهو ما يضع الحكومة فى مأزق حلول سداد الأقساط والفوائد وعدم وجود عوائد لهذه القروض تستخدم لسداد أعباء الدين . وهو ما جعل الدولة تقتصر فى العديد من السنوات لتسدد قروضاً أخرى قديمة وهو ما قد يدخلها حلقة مفرغة لا تستطيع الخروج منها . ما لم تقم الإدارة المركزية للقروض بالتخصيص الكفء لهذه القروض بما يخدم أغراض التنمية .

الخلاصة والنتائج

توصلنا من خلال دراستنا للنتائج التالية :

- تعاني الدول النامية فى مجملها من مشكلة الديون الخارجى بدرجات متفاوتة.
- على الرغم من أن نيجيريا هى إحدى أكبر منتجى النفط فى العالم إلا أنها لم تسلم من شبح المديونية الخارجى .
- تعد الدول النامية بوسط وجنوب أفريقيا وشرق آسيا والباسيفيكي وأمريكا الجنوبية أكثر الدول النامية اقتراضاً من الخارج .
- لم تسلم النور الآسيوية من أزمة المديونية الخارجى حيث أقبل القطاع الخاص فيها على القروض قصيرة الأجل والتي أسىء استخدامها باستثمارها فى سوق العقارات .
- تعاني الدول العربية غير النفطية من مشكلة المديونية الخارجى بدرجات متفاوتة حيث تتزايد خطورة المشكلة فى كل من سوريا، والسودان، موريتانيا والصومال والتي يتزايد فيها عبء القروض الأجنبية عن ناتجها المحلى الإجمالى . وينخفض هذا العبء فى اليمن ، تونس ، جيبوتى والأردن ليتراوح حجم القروض فيها ما بين ٥٨٪ ، ٨١٪ من إجمالى الناتج المحلى بها . بينما تنخفض هذه النسبة عن ٥٠٪ فى عمان ، لبنان ، الجزائر والمغرب.

بدأت مصر الاقتراض فى عهد الخديوى سعيد واستمرت فى نفس الاتجاه فى عهد الخديوى إسماعيل . وتوقفت مصر عن الاقتراض بعد ذلك إلى أن أصبحت مصر دولة دائنة لأمجلا بفضل الأرصدة الاسترلينية التى احتفظت بها مصر فى إنجلترا وذلك عام ١٩١٤ .

أدى دخول مصر للعديد من الحروب ١٩٤٨، ١٩٦٢، ١٩٦٧، ١٩٧٣ إلى تدمير البنية الأساسية وفقدانها لمصادر النقد الأجنبى مما دفعها إلى زيادة الاقتراض الخارجى .

أدى تعثر مصر فى سداد الأقساط والفوائد عام ١٩٨٥ إلى لجوء مصر إلى نادى باريس لأول مرة لإعادة جدولته الديون المستحقة وذلك عام ١٩٨٧ .

أدت أزمة الخليج وموقف مصر تجاهها إلى تنازل الدول الخليجية عن الديون المستحقة لها على مصر كما تنازلت الولايات المتحدة عن ديونها العسكرية على مصر .

لجأت مصر إلى نادى باريس للمرة الثانية عام ١٩٩١ وحصلت فيها مصر على امتيازات لم يسبقها إليها سوى بولندا والتي عقدت اتفاقاً مماثلاً عام ١٩٨٩ .

للإصلاح الاقتصادى نتائج إيجابية على المديونية الخارجية متمثلة فى خفض أعباء خدمة الدين وإطالة فترات السداد وفترات السماح وخفض أسعار الفائدة وكذلك على الحجم المطلق للقروض . لم يكن للقروض الأجنبية أثر إيجابى على التنمية فى معظم سنوات الدراسة قبل وبعد الإصلاح الاقتصادى .

يرجع استمرار اعتماد مصر على الديون الأجنبية بعد الإصلاح الاقتصادى للعديد من العوامل والتي لعل من أهمها :-

- استمرار فجوة الموارد المحلية .
- استمرار فجوة النقد الأجنبى .
- عجز الموازنة العامة للدولة .
- انخفاض المعونات الأجنبية .
- ضعف الاستثمار الأجنبى المباشر .

التوصيات

فى ضوء النتائج السابقة نستطيع صياغة عدد من التوصيات التى نرى أنها تعمل على خفض اعتمادنا على القروض الأجنبية . وتوجهنا إلى الاستخدام الكفء لتلك القروض وذلك على النحو التالى :-

- من منطلق تجربة النمرور الآسيوية فى مجال المديونية الخارجية ينبغى علينا الابتعاد نهائياً

عن القروض قصيرة الأجل وتقييد حرية القطاع الخاص في الحصول على هذه القروض حتى لا تواجه أزمة مماثلة لأزمة النمرور الآسيوية والناجمة عن إقبال القطاع الخاص فيها على الاقتراض من الخارج وبصفة خاصة قصيرة الأجل .

- عدم استثمار القروض الأجنبية في مشروعات البنية الأساسية وكذلك المشروعات التي تتميز فترة الاسترداد فيها بطول الأجل (سوق العقارات والمشروعات المستقبلية)

- ضرورة قيام الجهة المركزية المنوطة بالتصرف في القروض الأجنبية بعمل دراسات جدوى للمشروعات التنموية لاختيار أفضلها وتمويله بهذه القروض (أى التعامل مع القروض من منطلق الربح والخسارة الذى يتعامل به المستثمرون)

- التركيز في المصادر التى نحصل منها على القروض على تلك التى تتسم بالبساطة فى شروط التمويل (سعر الفائدة ، فترتى السماح والسداد) ولعل أبسط هذه المصادر هى صناديق الإنماء العربية خاصة أننا الآن نتمتع بعلاقات جيدة مع معظم الدول العربية كما أننا نلتزم بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، حيث تعتبر هذه الصناديق الالتزام بالسياسات التى يقرها البنك الدولى شرطاً لمنحها القروض لأية دولة .

العمل على تجنب الأسباب التى تدفعنا للاقتراض وذلك من خلال :-

- تنمية الموارد المحلية والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية التى جباها الله مصرأ فباستغلال الأراضى الشاسعة واستصلاحها واستنزاعها نستطيع أن نوفر نقداً أجنبياً يهدر لاستيراد السلع الغذائية .

- كذلك فإن الاستغلال الأمثل لمواردنا السياحية سيمنحنا المزيد من النقد الأجنبى والذى يعمل على خفض فجوة النقد الأجنبى لدينا .

- كما ينبغى علينا ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل لخفض أعداد العاطلين المتعلمين ولنجد احتياجاتنا من العاملين المؤهلين المدربين الذين يسهمون فى زيادة الدخل القومى ومن ثم زيادة دخول الأفراد وبذلك تتسع قاعدة المدخرين فى مصر .

تنمية المدخرات المحلية وذلك عن طريق :-

- رفع أسعار الفائدة على الودائع البنكية .

- التحكم فى معدلات التضخم حيث إنه من المعروف أن التضخم يعمل على تآكل المدخرات

من ثم لا يقبل الأفراد على الادخار فى ظل معدلات مرتفعة من التضخم .

- منع استيراد السلع الترفيحية والاستفزازية حتى لا ينفق أغنياء مصر أموالهم على هذه السلع ويحتفظوا بهذه الأموال كمدخرات.
- القضاء على تهريب رؤوس الأموال للخارج بتشديد العقوبة على المهربين وسد الشغرات والقضاء على الفساد فى الجهاز المصرفى .
- زيادة الصادرات وترشيد الواردات . وتكون زيادة الصادرات باتباع الإجراءات التالية :-
- رفع تنافسية المنتج المصرى .
- إزالة العقبات والقيود التى تواجه المصدرين .
- خفض تكاليف المصدر عن طريق إعفائه من بعض الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على مستلزماته السلعية ومنحه الطاقة بأسعار مخفضة . مما ينعكس على خفض السعر النهائى لمنتجاته وزيادة تنافسها فى الخارج .
- مساعدة صغار المنتجين من الشباب والأسر المنتجة - وتمويلهم ومساعدتهم فى تسويق منتجاتهم بالخارج عن طريق إقامة بعض المعارض المتنقلة لهذه المنتجات فى العديد من الدول .
- إيجاد أسواق بديلة للصادرات المصرية وعدم استمرار التركيز على الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة نظراً لتعسفهما فى استخدام القيود الكمية ضد صادراتنا ، ولعل السوق الأفريقية هى أنسب الأسواق للصادرات المصرية فهى قريبة جغرافياً وتقبل بمستويات أقل من الجودة .
- الاتجاه إلى الصادرات غير التقليدية (كالزهور والنباتات الطبية.) وتخفيض الاعتماد على تصدير المواد الخام ذات الأسعار المنخفضة والمتذبذبة.
- دعوة كبار المصدرين للانضمام للوفود التجارية الرسمية لتمثيل مصر فى المعارض الخارجية
- أما عن ترشيد الواردات فيكون بتقييد استيراد السلع التى لها مثيل محلى وتقييد حرية رجال الأعمال فى الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير بمعنى أنه إذا أراد المستثمر أن يستورد السلعة س فعليه أن يصدر فى ذات الوقت السلعة ص .
- وكذلك بترشيد استهلاك السلع الزراعية المستوردة (القمح الذى يستخدم كطعام الماشية والدواجن !)
- وأخيراً الحفاظ على حاصلاتنا وخفض الفاقد فيها لخفض استيرادها (الحبوب وتركها للطيور والرطوبة التى تتلف جزءاً كبيراً منها) .

- خفض عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق :-
- الحد من التهرب الضريبي والابتعاد عن التقدير الجزافي للضرائب وتبسيط إجراءات التحصيل.
- ترشيد الإنفاق العام خاصة الإنفاق البذخي الذي يرتبط بكبار موظفي الدولة وما يحصلون عليه من بدلات سفر وسيارات فارهة ومكاتب فخمة وإعلانات المناسبات .
- العمل على خلق قاعدة وطنية لإنتاج الأسلحة التقليدية لخفض الإنفاق العسكرى المرتبط باستيراد كافة المعدات العسكرية .
- إحلال الحكومة للمنتجين المحليين محل الأجانب في مشترياتها . وقصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الاستراتيجية .
- وأخيراً تمويل عجز الموازنة من مصادر محلية كتلك التي لجأت إليها مصر والمعروفة بأذون الخزانة والتي تتمتع بأسعار فائدة أعلى من الودائع البنكية مما يجعل المواطنين يقبلون عليها .
- اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ولكن مع الابتعاد عن الأموال الساخنة (التي فجرت أزمة دول جنوب شرق آسيا المالية) وذلك عن طريق تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي من خلال :-
- توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول الأخرى .
- فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار بنسبة ١٠٠٪ في القطاعات المفتوحة أمام القطاع الخاص المصرى .
- التنوع في المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين بحيث تزيد في المجالات التي ترغب الحكومة توجيه الاستثمار إليها .
- عدم المساواة في حوافز الاستثمار المقررة لكافة المدن والمناطق وإعطاء الأولوية للمناطق النائية.
- القضاء على معوقات الاستثمار (السابق الإشارة إليها) .
- العمل على الاستفادة من كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص ، منشآت التجميع، شركات التسويق الدولية) وعدم التركيز على شكل واحد وهو الشركة الأجنبية التي تقوم بإنتاج المنتج من الألف إلى الياء لتسوقه محلياً أو تصدده للخارج .

المراجع والهوامش

- ١- السيد أحمد عبد الخالق " البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية " كلية الحقوق - جامعة المنصورة - غير مبين السنة ، ص ٧ .
- 2- <http://www.globapolicy.org/socecon/ffd/jub2000.htm>.P.1.
- ٣- شركات النفط الأجنبية بنجيريا هي، "رويال دانس شل" "إكسون موبيل" ، "شيفرون"، "توتال فينا ألف" ، "إيجيب" و "تكساكو"
- ٤- سكان مناطق إنتاج النفط بنجيريا كانوا حتى وقت قريب يعيشون تحت خط الفقر حيث تقطع خطوط الأنابيب مزارعهم والتلوث يخيم على سمانهم وانهارهم مخلفات الزيت والدخان) وقد خاض هؤلاء السكان فى فترات سابقة صراعاً عنيفاً مع الحكومة ومع الشركات الأجنبية مما دفع المنظمات الدولية لاتهام هذه الشركات بانتهاك حقوق الإنسان . واستمر الوضع هكذا حتى عام ١٩٩٩ ، حيث نصت المادة ١٢٦ من الدستور على تخصيص نسبة ١٣٪ من عائدات الحكومة النفطية لسكان هذه المناطق لتعويضهم عن خسائرهم السابقة .
- 5- <http://www.imf.org/external/mp/tre/tad/exfin> 2. Cfm.
- ٦- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ٢٠٠٣ ، ص١٤
- ٧- طبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية والذي يعنى بقياس مدى تفشى الفساد .
- ٨- رفض صندوق النقد الدولي تقديم قسط القرض البالغ ١,٣ مليار دولار المستحق فى ديسمبر عام ٢٠٠١ بسبب عدم التزام الحكومة بضبط العجز المالى فى موازنة عام ٢٠٠٢ ، وكان من المفترض أن يغطى هذا القسط خدمة أقساط الدين المستحقة ، ويرفض الولايات المتحدة تقديم الدعم المالى ، تجدد حكومة الأرجنتين مصدرا لسداد المستحق عليها من أقساط وفوائد .
- 9- <http://users.skynet.be/cadtm>"DossierArgentine"
- ١٠- إبراهيم نصار " الأزمة المالية فى دول النمر الآسيوية " مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .
- ١١- البنك الدولي : " الأفاق الاقتصادية العالمية " ١٩٩٨ .
- 12- WWW.islsm.onlin.com:20/12/2002
- 13- <file://f:/economic2/4-29-2.htm> page 7 .
- ١٤- عبد السلام محمد محمود نصير : " الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية " رسالة ماجستير مقدمه لكلية التجارة - جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ، ص١٢٣ .

- ١٥- باع الخديوى أسهم مصر فى البورصة المصرية فى سنة ١٨٧٠ بمبلغ ٤ مليون جنيه إنجليزى لسداد أقساط وفوائد الديون .
- ١٦- بلغت نسبة الادخار المحلى إلى الاستثمار المحلى ٦٧.٨٪ ، ٦١.٥٪ ، ٥٠.٨٪ ، ٤٥.٦٪ ، ٥٥.٥٪ ، ٦٨.٢٪ ، ٤٣.٩٪ للسنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على الترتيب .

17- World bank, world Debt tables 1992-p122

- ١٨- على توفيق الصادق " إدارة الدين العام " مكتبة مدبولى ، ١٩٩٨ ، ص١٦٩ .
- ١٩- سمير محمد على "مواجهة مشكلة المديونية الخارجية وتعبئة الموارد الاقتصادية فى القطاع الزراعى المصرى" رسالة ماجستير مقدمة لكلية التجارة-جامعة عين شمس، ١٩٩٥، ص١١٩ .
- ٢٠- بسبب تأخر مصر فى السداد تحملت بغرامة تأخير رفعت سعر الفائدة إلى (١٦.٥ - ١٨٪) وهو ما رفع قيمة القرض من ٤.٥ مليار دولار إلى ٧.١ مليار وذلك على الرغم من محاولة مصر خفض سعر الفائدة إلى ٧٪ والتي قوبلت بالرفض الأمريكى خشية أن تطالب كافة الدول المدينة لها بديون عسكرية بالمثل .
- ٢١- محمد محمود الإمام " القروض الأجنبية " معهد التخطيط القومى ، القاهرة، غير مبين السنة ، ص٨ .

- ٢٢- نجح الإصلاح الاقتصادى فى خفض أعباء خدمة الدين نتيجة لإسقاط نحو ٣٠٪ من هذه القروض وجدوله جزء آخر إضافة لخفض أسعار الفائدة على القروض .
- 23- P.todoro Michael " Economic Development" Long man , New York & London , 1994 , P.541 .

ويهتم نموذج الفجوتين بدراسة أهمية التمويل الأجنبى (القروض والمنح) فى تمويل التنمية فى الدول النامية التى تعاني عجزاً بالموارد المحلية يجعلها تعجز عن تمويل الاستثمارات ذاتياً وكذا عجزاً بالصرف الأجنبى والذي يجعلها قاصرة عن تمويل وارداتها الأمر الذى يدفعها للاقتراض الخارجى لتمويل الفجوتين .

- ٢٤- البنك الدولى " تقرير عن التنمية فى العالم " ١٩٩٩ .
- 25- <http://WWW.cas.kuniv.edu.kw/wlsakka/cs.Doc>

- ٢٦- ولقد توصلت دراسات عديدة (Dooley (1988) Cuddington (1986) إلى ارتباط وثيق بين تزايد المديونية الخارجية للأرجنتين والمكسيك وفنزويلا وتزايد هروب رؤوس الأموال منها للخارج .

حيث تمثل نسبة هروب رأس المال إلى الدين الخارجى فيها نحو ٤٠٪ إلى ٥٠٪ . وجدير بالذكر أن نزوح رؤوس الأموال من الدول الغنية يطلق عليه استثمار أجنبي بينما نزوحها من دولة نامية يغير مسمائها إلى هروب راس المال Capital Flight ولقد أعزى (1984) Kantiz هذا الاختلاف فى التسمية إلى المشكلات الكبيرة الاقتصادية والسياسية الناتجة عن خروج رؤوس الأموال من الدولة النامية (التى تعاني ندرة نسبية فى مواردها المالية) والتي يتمثل أهمها فى الأضرار بخطط التنمية واستنزاف النقد الأجنبي ومن ثم التأثير السلبي على قدرة الدولة النامية فى تمويل وارداتها وتعقيد مشكلة المديونية بالنسبة لها نتيجة لتقييد قدرة الدولة على خدمة ديونها .

27- M.Dookey " Capital flight :A Response to differences in financial Risks" , IMF staff papers, Vol. 35,1988 , P 422 .

٢٨- باستثناء عام ١٩٩١ الذى بلغت فيه نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو ٤٧٪.

٢٩- مالكوم جيلز وآخرون " اقتصاديات التنمية " مترجم، دار المريخ للنشر ١٩٩٥، ص

٥٩٣ .

٣٠- محسن مجموعم " قانون الاستثمار " كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٧ ، القاهرة ،

أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ٦ .

٣١- عبير فرحات " التكتلات الاقتصادية وأثرها على علاقات مصر الاقتصادية الدولية"

دراسة مقارنة مع تركيا وإسرائيل - رسالة دكتوراه مقدمه لكلية التجارة جامعة عين شمس ، سنة

٢٠٠٠ ، ص ٢٠٦ .